لا تسلم مشتهاة لغير محرم كابن عم حذر من الخلوة المحرمة
بل لثقة ترافقه كبنته وتسابقها الخلو أي خلوها الخاصة به من
زوج لا حق له في الحضانة فلا حضانة لمن تزوجت به وان لم
يدخل بها وان رضي ان يدخل الولد داره لخبر ان امرأة قالت
يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء وحجري له حواء
وثديي له سقاء وان اباه طلقني ونزعه مني فقال
انت احق به ما لم تنكحي ولانها مشغولة عنه بحق
الزوج فان كان له فيها حق كعم الطفل وابن عمه فلا يبطل
حقها بنكاحه لان من ثبت له حق في الحضانة وشفقته
تحمله على رعايته فيتعاونان على كفالته وتأمنها ان تلوث
الحاضنة مرضعته للطفل ان كان المحضون رضيعا فان لم يكن
لها لبن او امتنعت من الارضاع فلا حضانة لها كما هو ظاهر
عبارة المنهاج وقال البلقيني حاصله ان لم يكن لها لبن فلا
خلاف في استحقاقها وان كان لها لبن وامتنعت فالاصح لا حضانة
لها اهـ وهذا هو الظاهر وتأمنها ان لا يكون به مرض سار من
كالسل والجذام ان عاقت تالمه عن نظر المحضون بان كان بحيث
يشغله المه عن كفالته وتدبر امره او عن حركة من يباشر الحضانة
فيسقط في حقه دون من يدبر الامور بنظره ويباشرها غيره
وعاشرها ان لا يكون ابرص ولا اجذم كما في قواعد العلائي
وحادي عشرها ان لا يكون اعمى كما افتى به عبد الملك بن
ابراهيم المقدسي من ائمتنا ومن اقران ابن الصباغ وافتوا عليه
جمع من محققي المتاخرين وثاني عشرها ان لا يكون مشغولا
ولاية مشغلا كما قاله الحجازي في الشافي وثالث عشرها ان
لا يكون صغيرا لا نها ولاية وليس هو من اهلها فان اختل
منها اي من الشروط المذكورة شرط فقط سقطت حضانتها

قوله حضنت
قاعدة كل من كان وليا وزالت
ولايته لا تعود له الا بتولية
القاضي له ثانيا الا اربع فتعود
لهم بعد زوالها من غير توقف
على اقاضي الاول والاب والجد
والثالث الناظر للوقف
بشرط الواقف والرابع الحاكم
اذا نص عليه

اي لم تستحق حضانة كما تقرر نعم لو حالفها الاب على الف
مثلا وحضانة ولده الصغير سنة فلا يسقط حقها في تلك المدة
كما هو في الروضة او اخر الخلع حكاية عن القاضي الحسين معللا
له بان الاجارة عقد لازم ولو فقد مقتضي الحضانة ثم وجد كان
كملك ناقصة بان اسلمت كافرة او تابت فاسقة او افاقت مجنونة
او عتقت رقيقة او طلقت منكوحة بائنا او رجعيا على المذهب
حضنت لزوال المانع وتستحق المطلقة الحضانة في الحال قبل
انقضاء العدة على المذهب ولو غابت الام او امتنعت من الحضانة
فللجدة مثلا ام الام كما لو ماتت او جبت وضابط ذلك ان القريب اذا
امتنع كانت الحضانة لمن يليه وظاهر كلامهم عدم اجبار الام عند
الامتناع وهو مقيد بما اذا لم تجب النفقة عليها للولد المحضون
فان وجبت كان لم يكن له اب ولا مال اجبرت كما قاله ابن الرفعة
لانها من جملة النفقة فهي ح كالاب فائدة ما مر اذا لم
يبلغ المحضون فان بلغ فان كان غلاما ولم يبلغ رشيدا ولي امر نفسه
لاستغنائه عن من يكفله فلا يجبر على الاقامة عند احد ابويه
والاولى ان لا يفارقهما ليبرهما قال الماوردي وعند الاب اولى ه
للمباسطة نعم ان كان امرد وخيف عليه من انفراده ففي العدة عن
الاصحاب انه يمنع من مفارقة الابوين ولو بلغ عاقلا غير رشيد
فاطلق مطلقون انه كالصبي ومقيد وقال ابن كج ان كان لعدم اصلاح
ماله فكذلك والا فان كان لدينه فقيل تدام حضانته الى ارتفاع الحجر
والمذهب انه يسكن حيث شاء قال الرافعي وهذا التفصيل حسن
اهـ وان كان انثى فان بلغت رشيدة فالاولى ان تكون عند احدهما
حتى تتزوج ان كانا متفرقين وبينهما ان كانا مجتمعين لانه ابعد
عن التهمة ولها ان تسكن حيث شاءت ولو بكرا هذا اذا لم تكن مشتهاة
وبه فان كانت فللام اسكانها معها وكذا للولي من العصبة

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)